ليبيا.. متاهات الفوضى

لبّى الليبيون نداء «ربيع العرب»، التقطوا القفاز من جاري الغرب والشرق، فلم يعصم القذافي من طوفان الشوارع عنترياته: «من أنتم؟»، ولا وعيده الجماهير الثائرة بالتعقّب «زنقة زنقة»، فكان مصيره الأسوأ، مقارنة بسابقيْه في طريق الرحيل المر. أنجز الثوار المهمّة بتكلفة باهظة، أرتال قتلى وجرحى وجيوش نازحين من اللهيب، ليجدوا أنفسهم أمام أخرى أكثر صعوبة، لقد ضلّوا «الطريق إلى الدولة»، وانجروا إلى متاهات الفوضى والصراع الدامي بين شرعية معترف بها من الكل، وتطرّف لا يريد غير مغانم السلطة وبريقها، لتتحوّل البلاد إلى مرتع إقليمي، وربما دولي خصب للتطرّف والإرهاب.

4 أعوام وليبيا ترزح تحت وطأة العنف وجحيم الفوضى، بما جعل من الوصول إلى بر أمان الاستقرارين الأمني والسياسي هدفاً بعيد المنال، دونه أجندة ومطامع وتباعد مواقف بين فريقين، يمثّل أولهما الشرعية والآخر التطرّف، وإلى حين توافق مشتهى عبر طاولة التفاوض، يبقى الواقع المر: «العنف مستمر».

دولة غائبة وميليشيات حاضرة

المجتمع الدولي.. تحرك سريع لإطاحة النظام وورطة في إنتاج الديمقراطية

محمّد هادي الحناشي

مع حلول الذكرى الرابعة لثورة 17 فبراير التي اطاحت بنظام معمر القذافي، مازالت الفوضى تسود البلاد التي تخوض مرحلة انتقالية بلانهاية وسط غياب الدولة واستمرار الميليشيات في جرائمها ما أدى إلى تفشي الجريمة وتصفية الحسابات السياسية .

ولم يسبق ان شهدت أزمة سياسية او عسكرية اجماعا دوليا وسرعة تحرك ميداني مثلما شهدته الثورة الليبية التي اندلعت في السابع عشر من فبراير2011 بمظاهرات سلمية تطورت الى السيطرة على مناطق جغرافية والاستيلاء على ثكنات ومخازن اسلحة لتتم شهرها الاول وقد تم فرض منطقة حظر للطيران بموافقة دولية من مجلس الامن وبدعم قوي من مختلف الدول الكبرى والمنظمات الاقليمية لتبدأ فعليا في التاسع عشر من مارس الضربات الجوية لحلف الناتو والتي استمرت نحو ستة اشهر انتهت بمقتل القذافي من قبل الثوار بعد استهداف موكبه بقصف جوي.

فحينما اندلعت الثورة الليبية كانت شقيقتها التونسية بصدد لملمة اوراق الاطاحة بنظام الرئيس التونسي زين العابدين بن علي وإسقاط حكومة محمد الغنوشي ووصول السياسي المخضرم الباجي قايد السبسي للحكومة فيما كانت مصر مشغولة بثورة الخامس والعشرين من يناير والتي أدت إلى تنحي الرئيس المصري محمد حسني مبارك فيما اندلعت في مدينة درعا السورية مظاهرات أشعلت شرارة الثورة السورية ، وهي العوامل التي تتنزل في سياق أحداثها الثورة الليبية ، فالقذافي يكون وهو يواجه غضب الجماهير المتمردة في بنغازي قد خسر حلفاء رئيسيين كان وجودهم في مواقعهم سيغير من واقع الامر فالرئيس التونسي زين العابدين بن علي تربطه بالقذافي أواصر تمتد إلى سنوات السبعينيات من القرن الماضي وكان من أول المرحبين بوصوله إلى قصر قرطاج إثر إزاحة خصم القذافي العنيد الحبيب بورقيبة في السابع من نوفمبر 1987 وكان كل منهما ظهيرا للثاني في الأزمات خاصة تلك التي عرفتها ليبيا في التسعينيات حينما فرض مجلس الامن الدولي حظرا جويا على ليبيا على خلفية قضية لوكربي .

الظهير الثاني كان الرئيس المصري محمد حسني مبارك الذي يرى فيه القذافي سندا ولاعبا رئيسيا في استقرار المنطقة على الرغم من المواقف المتباينة في احيان كثيرة أما الثالث فهو الرئيس السوري بشار الاسد الذي انشغل بقمع ثورة شعبه فلم يتح له مساندة القذافي رغم الدعم الذي بدأ في الايام الاولى من الثورة الليبية وتسويق ما يحصل من خلال إعلام البلدين أن سوريا وليبيا تتعرضان إلى مؤامرة كبيرة.

الإطاحة بالقذافي .. اختلفت الأسباب

تختلف اسباب هذا التحرك السريع والحماسة التي بدت في احيان كثيرة لافتة من اجل الاطاحة بالزعيم الليبي الراحل معمر القذافي وبدا وكأن العالم في انتظار اللحظة المناسبة للتخلص من شخص مزعج مثير للجدل ، واللحظة قد حانت وما تبقى هو البحث عن مبررات شرعية بدأت بإزاحة غطاء الشرعية عن حكمه وتحويله من زعيم افريقيا وملك ملوكها الى مطلوب لدى المحاكم ثم الى قتيل تعرض جثته أمام الزوار في سوق بمدينة مصراتة ، وهو المشهد الذي يختزل حجم الحقد الدفين وردود الفعل المخزنة للزعيم الليبي من عديد الاطراف ، فالغرب ممثلا في الولايات المتحدة وبريطانيا تربطه قصة طويلة من الصراع مع الزعيم الليبي تعود الى السنوات الاولى من توليه السلطة في ليبيا بعد انقلاب على الملك ادريس السنوسي في الاول من سبتمبر عام 1969 وبعد تبني القذافي للاتجاه الناصري ايام عبد الناصر الذي وصفه بأمين القومية ، وهي الصفات التي دخلت بالقائد في صراع بدأ باخراج القواعد الامريكية والبريطانية من الاراضي الليبية وصولا الى تأميم الشركات النفطية واستخدام عائدات النفط في فترة السبعينيات في تمويل حروب وقلاقل في انحاء شتى من العالم فالزعيم الثوري الشاب والعسكري الطموح كان دوما مسكونا بكونه اكبر من بلد اسمه ليبيا ومطمحه فضاء جغرافي بحدود الوطن العربي فدخل في مشاريع وحدوية خلفت له العزلة والمشاكل في اكثر من حقبة

اتفاقات

هذه الحسابات عجلت بالتوصل الى اتفاقات بدت كما لو انها جاهزة في مستوى القيادات السياسية الدولية فباستثناء الموقف المتردد للاتحاد الافريقي الذي قرر حل المسألة سلميا وتركيا التي تأخر موقفها قليلا بفعل حساباتها الاقتصادية تكاد الاطراف الفاعلة في العالم بأسره مجمعة على ضرورة ما تعتبره فرصة ذهبية ساهم العقيد الراحل بدور كبير في توفيرها وساهم النظام الذي كان يتزعمه على اسس قبلية في توفير مقومات السقوط .

، فالقذافي الذي أفرغ ليبيا من أي صوت سياسي مختلف وأي حزب سياسي باستثناء اللجان الثورية ومن غياب الاعلام سوى صوت الجماهيرية الذي يشيد بالقائد وانجازاته بدى غير مهيئ للتعامل مع ازمة بهذا الحجم فداخليا ، انقسمت ليبيا بين شرق وغرب بعد ان خرج الشرق الليبي بأكمله من تحت عباءة العقيد وفي الغرب خرجت الزنتان القبيلة العربية عن طوعه وحملت السلاح لقتال قواته وعلى صعيد البنيان السياسي انشق وزراء حكومته ملتحقين بالمجلس الوطني الانتقالي الذي تم تشكيله على عجل وسارع سفراؤه في الجامعة العربية والامم المتحدة والهند ودول اخرى كثيرة الى التبرؤ من عقيدهم ، لتبدو الظروف مهيأة لعملية السقوط الحرّ التي لم يتمكن العقيد من ايقافها رغم سلسلة خطاباته التي اطلقها وتحذيرات ابنه سيف الاسلام ووعيده لليبيين بأيام سوداء، ففي هذه السياقات يكون الوضع الليبي وبنية النظام قد قدمت على طبق من ذهب الى المجتمع الدولي الذي سارع وعلى نحو غير مسبوق في اتخاذ القرار تلو القرار ليس بهدف الحرص على انهاء الأزمة في مهدهها ولكن من اجل القضاء ونهائيا على أي أمل في تكريس الديمقراطية.

عناصر قوات حفتر تنتشر في بنغازي

رويترز

ورطة انتاج البدائل

لا يخفي المجتمع الدولي اخفاق ليبيا وتحولها الى دولة فاشلة في المنطقة تنضاف بقوة الى قائمة الدول التي تهدد استقرار العالم ، فعلى الرغم من الحماسة في الاطاحة بنظام القذافي والسرعة التي انتهى اليها امر ايجاد سلطات جديدة فشلت هذه الاخيرة ومعها جهود المجتمع الدولي في اعادة الاستقرار الى البلاد رغم مرور اربع سنوات على اندلاع الثورة ، فمع اول انتخابات شهدتها ليبيا في شهر يونيو 2012 استفاق العالم على حقيقة ان بديل القذافي ونظامه في ليبيا ما هو سوى جماعة الاخوان المسلمين وحلفاؤها من مليشيات اسلامية متطرفة لا تؤمن بالمشروع الديمقراطي المدني ورغم الدعم الذي تلقته هذه الجماعة من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا إلا انها أثبتت فشلا سريعا في ادارة شؤون البلاد الخارجة للتو من نظام ديكتاتوري بفرض ديكتاتورية جديدة اشد فتكا ، وهي ديكتاتورية المليشيات الاسلامية المسلحة التي تصل الى نحو 750 مليشيا وفق تقارير اعلامية متطابقة . وبدت سياسة الاقصاء والتشفي هي الغالبة على المشهد الليبي الذي ازدادت بشاعته بإقدام المليشيات بفرض قانون الغاب واعتقال من يخالفها وتعذيبه وقتله في سجون سرية وخارج القانون وهو الامر الذي نبه له مجلس الأمن في عدد من قراراته ، وقد ساهم تباين المصالح وتضاربها بين هذه المليشيات وعمليات النهب الواسعة لمقدرات البلد وأمواله والاسلحة المنتشرة والتي تعد بالملايين من مختلف الاصناف والاحجام في خلق بيئة متكاملة لحرب اهلية وهي التسمية التي يتجنب المجتمع الدولي اطلاقها على توصيف ما يجري في ليبيا فالمليشيات في ليبيا يتوفر لها ما لا يتوفر لغيرها في العالم.

العصبية القبلية والسلاح والجغرافيا الممتدة ومقدرات دولة من موانئ ومطارات ومبان ادارية وهي العناصر الكفيلة باطالة أمد اي حرب وتجعل من افق الحل بعيدة المنال ، وسلوكيات هذه المليشيات وما ظهر منها من تقتيل وتنكيل ونهب وسلب وشراسة في التعاطي من الخصوم وهجمات عشوائية دفعت السفارات والبعثات والمنظمات الدولية من مغادرة ليبيا على جناح السرعة لتترك الليبيين لمصيرهم المجهول ، هذا المشهد الطاغي في ليبيا ما بعد القذافي بعد اربع سنوات من مقتله.

النموذج الأفغاني

الوضع في ليبيا ليس بعيدا عن النموذج الأفغاني، والذي يكشف عن أن هناك دولة مركزية ولكنها تفتقد الاستقرار رغم وجود القوات الأميركية وحلف الناتو وإعادة انتشاره وانسحابه، خلال الشهور الماضية، نظرا لأنه لم يتم حل القضايا المعلقة.

كما أن الحرب على الإرهاب لم تُجْدِ في القضاء على تنظيم القاعدة، الذي استوطن في المنطقة، ويدير عملياته ضد المصالح الغربية، في جميع أنحاء العالم من هناك، ورغم وجود انتخابات، ووزارة ورئيس، فإن ذلك لم يوفر الاستقرار للبلاد.

10 قرارات لمجلس الأمن بشأن ليبيا

القرار 1970

في السادس والعشرين من فبراير2011 بعد أسبوع من اندلاع الأحداث في ليبيا أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم 1970 والذي أعرب فيه عن القلق البالغ إزاء تدهور الوضع وتصاعد العنف والخسائر الفادحة في صفوف المدنيين، مطالباً بالإرساء الفوري لوقف إطلاق النار والإنهاء التام للعنف، مهيبا بالسلطات الليبية تلبية عدة مطالب من بينها، ضبط النفس وحماية الأجانب والسماح بمغادرتهم في أجواء آمنة وضمان عبور الإمدادات الإنسانية والإغاثية.

القرار 1973

في السابع عشر من مارس 2011 بعد شهر من اندلاع المواجهات في ليبيا بين قوات القذافي والثوار أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم 1973 القاضي بفرض حظر على الطيران فوق الأجواء الليبية واتخاذ كافة التدابير الضرورية الأخرى لحماية المدنيين من قصف القوات الموالية للقذافي، في الوقت الذي توعد فيه القذافي بمهاجمة بنغازي، وقد صوتت على القرار في حينه 10 دول وامتنعت 5 دول من الدول الأعضاء في مجلس الأمن وهي روسيا والصين وألمانيا والبرازيل والهند، وتضمنت مسودة القرار فرض «حظر على كافة الرحلات في الأجواء الليبية عدا رحلات طائرات الإغاثة» كما يخول القرار الدول الأعضاء اتخاذ كافة التدابير الضرورية لحماية المدنيين.

القرار 2009

في السادس عشر من سبتمبر2011 أصدر مجلس الأمن قراره رقم 2009 القاضي بإنشاء بعثة للأمم المتحدة للدعم في ليبيا تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام لفترة أولية قدرها ثلاثة أشهر وتضمن القرار تذكيراً بما ورد في القرارات السابقة من إحالة قضية ليبيا إلى محكمة الجنايات الدولية مشيراً إلى حصول جرائم ضد الإنسانية وجرائم اغتصاب متطلعاً إلى إرساء حكومة جديدة تحقق الاستقرار في ليبيا.

القرار 2016

في السابع والعشرين من أكتوبر2011 أصدر مجلس الأمن الدولي قراراً يحمل الرقم 2016 يرحب فيه بالتطورات الإيجابية التي شهدتها ليبيا، ويتطلع إلى سرعة إنشاء حكومة انتقالية ممثلة وشاملة للجميع في ليبيا، مجدداً تأكيده على سيادة ليبيا واستقلالها معرباً عن قلقه من انتشار الأسلحة على نطاق واسع في البلاد متطلعاً إلى سرعة إنشاء حكومة انتقالية تصرف شؤون البلاد.

القرار 2017

في الواحد والثلاثين من شهر اكتوبر 2011 أصدر مجلس الأمن قراره رقم 2017 يهيب فيه بالسلطات الليبية اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لمنع انتشار كل الأسلحة والأعتدة ذات الصلة بجميع أنواعها، وضمان التحفظ عليها بالشكل المناسب، والوفاء بالتزامات ليبيا بموجب القانون الدولي فيما يتعلق بتحديد الأسلحة ونزع السلاح ومنع الانتشار مشيراً للمرة الأولى من مخاطر تسرب الأسلحة إلى منطقة الساحل بما يشكل تهديداً للاستقرار والسلم في المنطقة.

القرار 2040

في الثاني عشر من مارس 2012 أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم 2040 القاضي بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لفترة 12 شهراً أخرى، وتعديلها، مجدداً قلقه من انتشار الاسلحة وخاصة الصواريخ المحمولة على نطاق واسع متطلعاً إلى إجراء انتخابات حرة ونزيه في شهر يونيو 2012 تفرز حكومة مستقرة كما تضمن القرار مخاوف مجلس الأمن من العمليات الانتقامية التي ترتكب في حق المدنيين باسم الثأر.

القرار 2095

في الرابع عشر من مارس 2013 أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم 2095 القاضي بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لفترة 12 شهراً أخرى معرباً عن قلقه بشأن عدم وجود إجراءات قضائية بخصوص المعتقلين في السجون متأسفاً على وقوع انتهاكات جسيمة في حقهم مجدداً الخشية من انتشار الأسلحة على نطاق واسع خارج السلطات الرسمية متطلعاً إلى صياغة دستور جديدة في ليبيا على أسس المساواة ودولة القانون، مجدداً المخاوف من الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان تحت مسمى الثأر.

القرار 2144

في الرابع عشر من مارس 2014 أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم 2144 أعرب فيه عن قلقه من الانقسام السياسي والتردي الأمني في البلاد بما يشمل عمليات الخطف والاغتيال والقتال بين الجماعات المسلحة مجدداً قلقه من الاحتجاز غير القانوني والتعذيب في المعتقلات وانتشار الأسلحة والذخائر غير المؤمنة مؤيداً في الوقت ذاته إجراء حوار ليبي برعاية الأمم المتحدة يكون سبيلاً لخروج البلاد من أزمتها، كما يقرر تمديد بعثة الأمم المتحدة لمدة عام جديد.

القرار 2146

في الثامن عشر من مارس 2014 أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم 2146 يدين فيه محاولات تصدير النفط الخام بطريقة غير مشروعة من ليبيا ويأذن للدول الأعضاء تفتيش السفن المشتبهة بذلك الفعل في أعالي البحار ومنع السفن التي تحمل النفط الليبي المهرب من دخول موانئها.

القرار 2174

في السابع والعشرين من أغسطس 2014 أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 2174 بشأن ليبيا، بعد موافقة الأعضاء بالإجماع، وجدّد التأكيد على سيادة واستقلال وسلامة ليبيا ووحدتها الوطنية، مستنكرًا تزايد العنف في ليبيا، معربًا عن قلقه العميق إزاء تأثير الأحداث الجارية على السكان والمؤسسات المدنية في ليبيا، فضلاً عن تهديد الانتقال الديمقراطي.

وأعرب القرار عن الشعور بالقلق إزاء التواجد المتزايد لتنظيم القاعدة في ليبيا، وهي المرة الأولى التي يُشير فيها المجلس إلى وجود هذا التنظيم في ليبيا، مشددًا على ضرورة التصدي بكل الوسائل، استنادًا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتّحدة الذي يُجيز التدخل باستخدام القوة.

ليبيا.. من الثورة إلى الثأر

طرابلس- البيان

لم يكد الليبيون يثأرون ممن ساهمهم سوء العذاب 40 عاماً، ويفرغون ما في صدورهم من أوجاع طال فيها المقام ردحاً من الزمن، عبر الانتقام الذي مارسوا بحق معمر القذافي، بعد أن أخرجوه من بطن حفرة أوسعوه ضرباً ولكماً وشتماً وسحلاً، لم يتركوه إلا جثة هامدة نقلت إلى مصراتة لتعرض على طوابير ثوار أرهقهم الانتظار، و«هرموا» قبل رؤية الزعيم الأوحد مسجى ليس على حرير، بل خرقة بالية في ثلاجة خضروات، شُفي بعض الغليل، ولم يدارِ المجتمع الدولي ارتياحاً بدا سافراً أمام الكاميرات، وخلفها فالأمم المتحدة وواشنطن وباريس ولندن وعواصم أخرى رأت في نهاية حكاية اسمها القذافي مدخلاً لرفع الظلم والاستبداد وتأسيس دولة ديمقراطية حرة كنيتها «ليبيا الحرة».

وأنهى دفن القذافي في ضريح غير معلوم حقبة سوداء في تاريخ أحفاد عمر المختار، ومن مهد الثورة مدينة بنغازي أعلن المجلس الانتقالي في أكتوبر 2011 التحرير وبشر بعهد جديد ومرحلة انتقالية تؤسس دستوراً ونظام حكم جديدين في البلاد، أمرر قابله الخارج بالترحيب على أمل مشروع خروج ليبيا من المحنة وطي صفحة القذافي ونظامه إلى غير رجعة.

بدايات ملغومة

بمجرد إعلان التحرير كشرت الميليشيات عن أنيابها وبدا المجلس الوطني الانتقالي برئاسة مصطفى عبد الجليل وحكومته، التي يرأسها محمود جبريل غير قادرين على إيقاف جموح المسلّحين نحو السيطرة على مرافق الدولة وجنوحها نحو الانتقام تحت مسميات عدة، فأنشات الميليشيات سجونها، ومارست النهب والسلب، وبدا أن الثورة التي كانت تنادي بالديمقراطية والحرية حادت عن الطريق، ومارس طلابها أبشع صنوف القتل والدمار والخطف والتنكيل بكل مدني محسوب على نظام القذافي، كما نفخت الروح في النعرات القبلية والمناطقية، وعادت كل قبيلة ومدينة تبحث في تاريخها عن ثأر تستحضره مغتنمة فرصة الفوضى، لتسجل ليبيا أكبر موجة نزوح عبر تاريخها هرباً من بطش القادمين الجدد، لتتضاءل الآمال في ليبيا الغد. وعلق الكل الآمال على أول انتخابات نظمت في 7 يوليو 2012 في الخروج من النفق المظلم، لكن مخرجاتها التي يعد المؤتمر الوطني العام أبرزها أسهمت في تعميق الأزمات.

قرارات كارثية

تم تسليم السلطة من المجلس الوطني الانتقالي إلى المؤتمر الوطني العام في 8 أغسطس 2012، ليدير شؤون البلاد عاماً ونصف وفق الإعلان الدستوري ليكون السلطة التشريعية العليا، لكن سرعان ما تمكنت منه جماعة الإخوان وحلفاؤها. وكان من اللافت أن يكون من بين القرارات ما أصدره المؤتمر الوطني يتعلق بمنع التعامل بالفوائد الدائنة والمدينة في جميع المعاملات المدنية والتجارية، وقرار ثان بتشكيل لجنة للعزل السياسي، ليظهر جلياً أن نزعتين تتجاذبان السياسات، الأولى ترضية الإخوان وحلفائها، والثاني قطع الطريق أمام مساعي المصالحة مع أنصار القذافي، ولتكتمل سطوة المؤتمر صدر قرار آخر يقضي بتشكيل قوة أمنية مهمتها حماية المؤتمر الوطني العام وأعضائه.

بداية انزلاق

في 25 سبتمبر 2012 وبعد أسابيع من استلامه السلطة، أصدر المؤتمر الوطني العام قراراً يحمل الرقم 7 ليتحول هذا الرقم لنقطة سوداء تلاحق «ثوار فبراير» والسلطات الجديدة، الذي يقضي بتكليف وزراتي الداخلية والدفاع بإلقاء القبض على من قام باختطاف وتعذيب أحد المقاتلين من مصراتة ورفاقه، ودعا القرار إلى القبض على بقية المطلوبين للعدالة وتسليمهم إلى القضاء، والإفراج عن الأسرى بمدينة بني وليد وتخول الوزارتان كل الصلاحيات اللازمة لتنفيذ هذا القرار، بما في ذلك استخدام القوة.

وفور صدور القرار حشدت مصراتة قواتها على مشارف بني وليد وسط أنباء عن إيواء المدينة أزلام القذافي وتسريبات عن اختباء خميس القذافي في المدينة، وبعد أيام من فرض حصار ومنع دخول الإمدادات وقصف مستمر بصواريخ «غراد» تمكنت دروع مصراتة من اقتحامها لتمارس أبشع عمليات القتل والتعذيب بحق السكان.

قانون عزل

ولعل ما يماثل القرار رقم 7 في ضغط الميليشيات التي طوقت المؤتمر الوطني العام وهددت أعضاءه بالعواقب الوخيمة حال عدم التصويت على قانون يقصي كل من تحمل مسؤولية إدارية أو سياسية في نظام القذافي، ورغم إذعان المؤتمر لمطالب الميليشيات تحت تهديد السلاح هددت الميليشيات باحتلال الوزارات حتى بدء تطبيق القرار، فيما انتشر المسلحون في الشوارع من أجل الضغط نحو تسريع تطبيق القانون، الذي قال عنه في حينه رئيس الوزراء السابق محمود جبريل، إنه يستهدف نحو نصف مليون ليبي عملوا في مؤسسات الدولة طيلة أربعة عقود، والهدف طبعاً كان حرص «الإخوان» على إفراغ الدولة من الكفاءات، فيما المثير في القانون انسحابه على عدد كبير من قادة «ثورة 17 فبراير» ممن التحقوا بها في أيامها الأولى ليشكل القانون أهم انتصار للميليشياتعلى الديمقراطية، وليتم قطع الطريق أمام مساعي المصالحة ولملمة شمل أبناء الوطن الواحد.

وعلى رأس من شملهم قانون الإقصاء محمد المقريف، رئيس المؤتمر الوطني، الذي قام بمهام رئيس الدولة، ومحمود جبريل رئيس تحالف القوى الوطنية وأول رئيس للوزراء بعد الثورة وعلي زيدان رئيس الحكومة.

تراجع مشروع

وبإصدار قانون العزل السياسي بدت الهوة تتسع بين مكوّنات الشعبوابتعد أمل المصالحة الوطنية، وبدا الحديث عن عدالة انتقالية بديلة عن العدالة الانتقامية ضرباً من الخيال فالميليشيات تمكنت من مفاصل الدولة، التي باتت مؤسساتها رهينة لمطالبها من مال وعتاد على حساب بناء جيش وطني ليبي قوي يحق له وحده حمل السلاح وتأمين البلاد.

وأطلق المؤتمر الوطني العام قرارات أخرى اتخذتها يد الميليشيات لتدير السجون والمعتقلات وأنفق ملايين الدولارات على تسليحها وتجهيزها من دون أن تكون للدولة السيطرة عليها وبلغت سطوة الميليشيات ذروتها في أكتوبر 2013 حينما أقدمت مليشيا من طرابلس على اختطاف رئيس الحكومة المؤقتة علي زيدان وأظهرت أشرطة مسربة زيدان يتعرض للسب والشتم من قبل مسلحين، وعزا الثوار الحادثة إلى مواقف زيدان من انتشار السلاح والمليشيات والثوار، لكن السبب الحقيقي هو ما تم تداوله في طرابلس، إثر قيام قوات خاصة أميركية قبل ثلاثة أيام من حادثة الاختطاف بعملية نوعية أدت إلى اعتقال الإرهابي المطلوب دولياً أبو أنس الليبي أحد قيادات «القاعدة»، وقال عناصر الميليشيات إن الحكومة على علم بالحادثة إن لم تكن ساعدت القوات الأميركية على تنفيذها.

استهداف بعثات دبلوماسية

ولم تسلم البعثات الدبلوماسية التي تحميها الأعراف والقوانين الدولية من سطوة الميليشيات، وكانت البداية من القنصلية الأميركية في بنغازي التي أدى الهجوم عليها في 11 سبتمبر 2012 لمقتل السفير كريستوفر ستيفنز وإداري المعلومات الخارجية شون سميث، وموظف الأمن الخاص غلين دوهرتي، وعشرة من رجال الشرطة الليبية، إثر إلقاء قنابل يدوية وهجوم بالقذائف وهي الحادثة التي هزت العالم ودفعت الخارجية الأميركية لتغيير مقاربتها للأزمة الليبية، وفي 22 مارس 2014 أعلن وزير الخارجية التونسي منجي حامدي عن اختطاف أحد دبلوماسيي بلاده في طرابلس، وفي 15 أبريل أكدت وزارة الخارجية الليبية تعرض السفير الأردني فواز العيطان ومرافقيه للخطف عند مغادرتهم منزل السفير في طرابلس، وسواء كان الأمر مع ليبيا أو مع تونس فإن الخاطفين طالبوا بإطلاق سراح متطرفين في سجون كل من عمان وتونس، وبالوصول إلى هذه المرحلة بدا أن البلاد انزلقت فعلياً في أتون حرب أهلية مع تعاظم دور الميليشيات وطغيانه على حساب تراجع دور الدولة والمؤتمر الوطني العام.

تبدد أحلام

وعلى الرغم من هذه الظروف وسوء الأوضاع الأمنية والمناخ السياسي المتوتر وحالة الفوضى، نجحت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تنظيم انتخابات تشريعية لاختيار أعضاء مجلس النواب، الذي يعد السلطة التشريعية التي تخلف المؤتمر الوطني العام وفق الإعلان الدستوري، وفي 25 يونيو 2014 توجه الليبيون إلى صناديق الاقتراع لاختيار 200 عضو في مجلس النواب في ظل استمرار قتال الميليشيات، وتقدم للمنافسة على هذه المقاعد 1734 مرشّحاً، ورغم ضعف المشاركة في التصويت بسبب سوء الأوضاع الأمنية وحرمان بعض المناطق من المشاركة بسبب المعارك وانطلاق عملية الكرامة التي يقودها اللواء خليفة حفتر في بنغازي، علق الليبيون الآمال على مجلس النواب الليبي لإخراج البلاد من الفوضى.

تعميق انشقاق

وبعد الخسارة التي مني بها «الإخوان» في الانتخابات تتالت أصوات الرفض للمجلس المنتخب تحت ذرائع شتى، إذ تمسك الإخوان وحلفاؤهم بالنواحي الشكلية في انعقاد أولى جلسات المجلس في طبرق في الرابع من أغسطس 2014 بدلاً من بنغازي التي تعد مقر المجلس بحجة أن الإعلان الدستوري والتعديلات التي أجراها المؤتمر الوطني العام نصت على أن بنغازي هي المقر الرسمي، إذ اعتمد المجلس على استشارة من وزير الداخلية المكلف صالح مازق، الذي أكد أن مدينتي طرابلس وبنغازي غير آمنتين لانعقاد الجلسات، وعلى الرغم من الاعتراف الدولي بنتائج الانتخابات ومجلس النواب باعتباره السلطة الشرعية المنتخبة تمسك نوري بوسهمين وعدد من نواب «الإخوان» وأعضاء في المؤتمر الوطني العام بعدم شرعية انعقاد مجلس النواب ليعيد المؤتمر الوطني العام الانعقاد في طرابلس كونه رداً على انعقاد مجلس النواب في طبرق وليعلن عن تشكيل حكومة اطلق عليها اسم الإنقاذ الوطني برئاسة عمر الحاسي لم تحظ باعتراف المجتمع الدولي.

اغتيال صحافيين

تم اغتيال 6 صحافيين في ليبيا، إذ قتل رئيس تحرير جريدة برنيق مفتاح بوزيد يوم 26 مايو على يد مجهولين في بنغازي، فيما قتل مسلحون مجهولو الهوية الناشطة سلوى بوقعيقيص في منزلها ببنغازي في 25 يونيو. وفرّعشرات الصحافيين من البلاد جراء الاعتداءات والتهديدات، والترهيب، فيما أخفقت الحكومة في إجراء تحقيقات أو إلقاء القبض على الجناة أو ملاحقتهم على الأقل.

ووجه أفراد النيابة تهم التشهير الجنائي إلى العديد من الصحافيين، والمُحللين السياسيين والمشرعين والسياسيين. كما صدر حكم غيابي بالسجن لمدة 5 سنوات على عمارة الخطابي مدير تحرير صحيفة الأمة، جراء اتهامه بالتشهير بأعضاء في السلطة القضائية، بينما واجه سامي الشريف مُقدم برامج إذاعية اتهامات لتشهيره المزعوم بأحد مسؤولي مجلس محلي في أحد برامجه، وقام جمال الحاجي المحلل السياسي، باستئناف حكم محكمة جنائية بسجنه 8 شهور لتشهيره المزعوم برجال أعمال وسياسيين.

تهجير قسري

استمرت الميليشيات المسلحة في ليبيا وأغلبها من مصراته في منع قرابة 40 ألفاً من سكان مدينة تاجوراء وتومينا وكفر كريم من العودة إلى ديارهم، في عقاب جماعي على جرائم مزعومة ارتكبها بعض سكان تاورغاء خلال «ثورة 17 فبراير».

وأجبر تعنت الميليشيات النازحين إلى البحث عن الملاذ والمأوى في مخيمات مؤقتة ومنازل خاصة إلا أنهم ظلوا هدفاً للاعتداء والاحتجاز التعسفي على يد الميليشيات، فيما أخفقت السلطات وقادة الميليشيات في إنهاء الاعتداءات أو تقديم المسؤولين عنها إلى المحاكمة.

حصار
رواتب المليشيات من الدولة

6100

وفق المنظمات الحقوقية الدولية، تحتجز وزارة العدل الليبية التي تسيطر عليها المليشيات قرابة 6.100 مُحتجز في 26 سجناً، أغلبهم تحت السلطة الاسمية للشرطة القضائية. ولم تصدر أحكام سوى بحق 10% فقط من المُحتجزين، بينما ظل الآخرون قيد الحبس الاحتياطي. وفضلاً عن هذا، واصلت وزارة الداخلية ووزارة الدفاع احتجاز عدد غير مُعلن من الأشخاص، بينما واصلت الميليشيات كذلك احتجاز عدد غير معروف من الأشخاص في مرافق احتجاز غير رسمية.

وفق تقارير منظمات حقوقية ما زالت عشرات الجماعات المُسلحة على قائمة الرواتب الحكومية، متحكمة في مواقع وموارد رئيسية. وقد أحكمت بعض الميليشيات المطالبة بالفيدرالية حصارها لمحطات تصدير النفط الرئيسية لمدة عام واحد حتى يوليو، جراء نزاعها مع الحكومة حول رواتبها. وكانت الحكومة قد تعاقدت معهم لحراسة المُنشآت البترولية عقب ثورة 2011، بصفة حُراس مُنشآت بترولية، يعملون تحت إشراف وزارة الدفاع.
كما قتل 250 شخصاً على الأقل جراء حوادث اغتيال مستهدف فيما يبدو في الـ9 أشهر الأولى من 2014، ومن بينهم مسؤولو أمن، وقضاة ووكلاء نيابة، وصحفيون، ونشطاء، وأئمة مساجد. وضمت صفوف الضحايا بعض السيدات. ولم تقم السلطات بإجراء أي تحقيق في الاعتداءات وجرائم القتل، ولم تقم باعتقال أو مُلاحقة أي مُشتبه بهم، حتى كتابة هذه السطور. طرابلس ـ الوكالات

400

تسبب الاقتتال في دمار واسع للمُمتلكات، وإصابات وقتلى في صفوف المدنيين. كما نزح قرابة 400 ألف مواطن داخلياً في ليبيا، من بينهم 100 ألف من قاطني طرابلس. وفر 105 آلاف شخص غيرهم، وبينهم أجانب، إلى خارج ليبيا. وقامت أغلب السفارات الأجنبية، والأمم المُتحدة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ووكالات دولية، بإجلاء العاملين بها، وإغلاق مقار بعثاتها.

60

شرعت أعداد قياسية من المهاجرين وطالبي اللجوء في القيام برحلات بحرية محفوفة بالمخاطر من ليبيا إلى أوروبا، من بينهم 60 ألف شخص وصلوا إلى إيطاليا وحدها عام 2014. وكانت عملية الإنقاذ واسعة النطاق التي تقوم بها البحرية الإيطالية؛ قد أنقذت قرابة 100 ألف شخص من قوارب غير صالحة للإبحار، إلا أن 3 آلاف شخص على الأقل قضوا في البحر.

زعماء أنتجتهم الثورة

مصطفى عبدالجليل

برز اسم القاضي الليبي مصطفى عبد الجليل كأول مسؤول ليبي في نظام العقيد معمر القذافي يعلن استقالته من الحكومة التي كان يحتل فيها منصب امين اللجنة الشعبية للعدل - وزير العدل - في حكومة البغدادي المحمودي، وذلك من مسقط رأسه بمدينة البيضاء شرق البلاد في 21 فبراير 2011، لم يكن الرجل قبل ذلك يصنف ضمن الاسماء اللامعة في نظام القذافي وكان مجرد موظف كبير صعدته اللجان الشعبية الى هذا المنصب ليكون ضمن الفريق الحكومي، اهتم الاعلام في غمرة مواكبته للاحداث في ليبيا لهذا الرجل الهادئ بهيئته المتواضعة وطربوشه الليبي الاسود الذي يلازمه ومن غير اية مظاهر للاناقة وبهندام متواضع عبر عن احتجاجه على الاوضاع الدامية واستعمال العنف المفرط ضد المتظاهرين، وهي التصريحات التي جعلت السفير البريطاني يهاتفه مرحبا بموقفه البطولي ومن هناك بدأ نجم عبد الجليل بالصعود، وحينما انتقل الى مقر بنغازي حزم الاعلام الدولي حقائبه ومعداته ليصطف في طوابير لاجراء المقابلات الصحفية معه ولنقل تصريحاته الى العالم، ظهر عبد الجليل بوصفه العصفور النادر الذي يبحث عنه الجميع في سعيهم لايجاد قيادة ثورية ترفع غطاء الشرعية عن نظام القذافي، وبسرعة فائقة احاط المستشارون الغربيون ومبعوثوهم بمصطفى عبد الجليل وغيروا من هيئته وهندامه باضافة ربطة عنق زرقاء الى بدلته القانية ولجعله واجهة الثورة ليتم تأسيس المجلس الوطني الانتقالي في 27 فبراير ولينصب عبد الجليل على رأسه في 5 مارس ليعلن بعد ذلك عن مساعيه من اجل تشكيل حكومة تضم شخصيات مدنية وعسكرية تتولى تسيير المناطق المحررة من قبضة العقيد واعدا باجراء انتخابات حرة ونزيهة بعد ذلك، لم يكن حينها يدور بخاطر المستشار المتقاعد الذي يعتزل الحياة السياسية في منزله بمدينة البيضاء انه سيكون رمانة الميزان التي ترجح الكفة امام قبضة النظام في ليبيا، فمصطفى عبد الجليل المولود في مدينة البيضاء سنة 1952 وهي السنة التي اقر فيها اول دستور لليبيا في مدينته التي نشأ فيها ودرس في مدارسها خلال فترة حكم الملك ادريس السنوسي وبعد سنة من تولي القذافي الحكم والغاء الدستور والحكم الملكي برمته انتقل عام 1970 للدراسة في جامعة قاريونس ببنغازي، وتخرج في قسم الشريعة والقانون بكلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية بتقدير ممتاز عام 1975 ليعين وكيلا للنيابة في البيضاء ثم عين قاضيا عام 1978 ثم مستشارا عام 1996 وفي عام 2002 م تم تعيينه رئيسا لمحكمة الاستئناف، ثم رئيسا لمحكمة البيضاء عام 2006 قبل أن يختاره مؤتمر الشعب العام في ليبيا أمينا للجنة الشعبية العامة للعدل (وزيراً للعدل) عام 2007.

خليفة حفتر

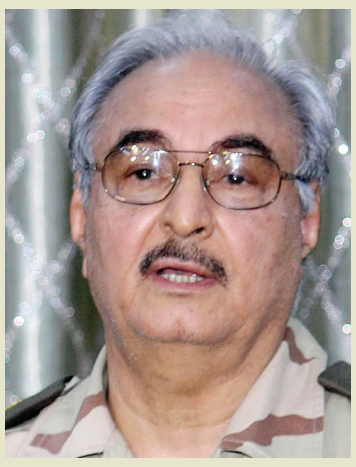

ظهر اسم خليفة حفتر في الثمانينيات من القرن الماضي في حرب تشاد التي قاد فيها القوات المسلحة ليحتل قطاعا واسعا من البلاد، وبعد أن طلب من القذافي الدعم المتوفر آنذاك لم ينفذ الطلب خوفاً على ان يرجع حفتر منتصراً ويستولي على حكم ليبيا ومني الجيش بهزيمة ليتم أسر حفتر مع مئات الجنود الليبيين في معركة وادي الدوم يوم 22 مارس 1987. وبعد الاسر انشق هو وبعض من رفاقه من الضباط على القذافي في سجون تشاد وأفرج عنهم وغادروا إلى الولايات المتحدة بعد وصول ادريس ديبي للسلطة في تشاد ضمن صفقة ليكونوا معارضة هناك.
في أواخر 1987 قرر حفتر ومجموعة من الضباط وضباط صف والجنود الانخراط في صفوف الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا المعارضة، وأعلنوا في 21 يونيو 1988 عن إنشاء الجيش الوطني الليبي كجناح عسكري تابع لها تحت قيادة حفتر.
سرعان ما انتهى أمر الجيش الوطني الليبي، ورحّل أعضاؤه بمروحيات أمريكية إلى داخل الولايات المتحدة حيث أقام، واستمر معارضا لنظام القذافي هناك مدّة 20 عاماً، قاد حفتر محاولة للاطاحة بالقذافي في عام 1993 لكنها لم تنجح حيث حكم عليه بالاعدام غيابياً.
ولد خليفة حفتر في مدينة اجدابيا بالشرق الليبي عام 1943 وبعد طول غياب في الولايات المتحدة التي امضى فيها نحو عقدين عاد إلى ليبيا مع انطلاق الثورة ضد القذافي في 2011 حيث أصبح قائد القوات البرية لثورة 17 فبراير.
خلال إعادة تشكيل الجيش الوطني الليبي في نوفمبر 2011، توافق نحو 150 من الضباط وضباط الصف على تسمية خليفة حفتر رئيساً لأركان الجيش، معتبرين أنّه الأحقّ بالمنصب نظراً لـ«أقدميته وخبرته وتقديراً لجهوده من أجل الثورة»، بينما نفيت جهات رسمية في طرابلس حيث كان حفتر نفسه آنذاك.
صباح الرابع عشر من فبراير 2014 ترددت أنباء في مواقع إعلامية عربية حول قيام حفتر بتحرك عسكري أعلن به إيقاف عمل المؤتمر الوطني. كما انتشر فيديو على اليوتيوب يشرح فيه حفتر طبيعة هذا التحرك الذي لا يمكن وصفه حسب تعبيره بالانقلاب العسكري وانما هو استجابة لمطلب شعبي شغل الشارع الليبي من أسابيع بإيقاف تمديد عمل المؤتمر الوطني.
في 16 مايو أعلن اللواء خليفة حفتر انطلاق ما سميت بـ«عملية الكرامة» أو «كرامة ليبيا» وهي عملية عسكرية قال إنها تهدف إلى تطهير ليبيا من الارهاب والعصابات والخارجين عن القانون والالتزام بالعملية الديمقراطية ووقف الاغتيالات خصوصا التي تستهدف الجيش والشرطة.

محمود جبريل

برز دور محمود جبريل في الثورة الليبية من خلال الجولات المكوكية التي قادته الى عدد من عواصم القرار وساهم في حشد المواقف الدبلوماسية ضد نظام العقيد معمر القذافي وترأس المكتب التنفيذي وهو بمثابة الحكومة الانتقالية التي حظيت بالاعتراف الدولي كحكومة شرعية من 23 مارس واستمرت حتى تسليم السلطة الى المؤتمر الوطني العام في نوفمبر 2011، ولد في ليبيا عام 1952 حصل على البكالوريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة القاهرة عام 1975، وحاصل على الماجستير في العلوم السياسية من جامعة «بتسبيرج» بولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة عام 1980، ومتحصل على الدكتوراه في التخطيط الاستراتيجي وصناعة القرار من نفس الجامعة عام 1985، قاد الفريق العربي الذي صمم وأعد دليل التدريب العربي الموحد، وقام بتنظيم وإدارة أول وثاني مؤتمر للتدريب في العالم العربي عام 1987 و1988، ثم تولى بعد ذلك تنظيم وإدارة العديد من برامج التدريب لقيادات الإدارة العليا في عد د من الدول العربية منها مصر والسعودية وليبيا والإمارات العربية والكويت والأردن والبحرين والمغرب وتونس.

علي زيدان

دفعت الثورة الليبية الى الواجهة المعارض الليبي علي زيدان الذي يحمل الجنسية الالمانية وقد ساهم بشكل كبير في الاتصالات بين المجلس الوطني الانتقالي وحلف الناتو ولعب دورا كبيرا مع الرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزي في تسريع الضربات الجوية على ليبيا، مدفوعا بعدائه التاريخي للعقيد القذافي حيث يعد من اعضاء الجبهة الوطنية لانقاذ ليبيا التي التحق بها سنة 1980 قبل ثورة 17 فبراير، كان زيدان محامياً في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان وعضوا مؤسسا للرابطة الليبية لحقوق الإنسان ومقرها جنييف. اعتبر ممثلاً لرئيس المجلس الوطني الانتقالي في فرنسا وأوروبا. وهو صاحب مجهود في نيل اعترافات فرنسا والدول الأوروبية بالمجلس الانتقالي الليبي أثناء الثورة الليبية، تولى رئاسة الحكومة الليبية في 14 نوفمبر 2012 واستمر على رأسها حتى 11 مارس 2014 بعد أن صوت المؤتمر الوطني العام بحجب الثقة عن حكومته وتكليف وزير الدفاع عبد الله الثني بمهام رئيس الحكومة لحين انتخاب رئيس وزراء جديد. وعندما كان يشغل منصب رئيس الوزراء، تعرض في 10 أكتوبر 2013 للاختطاف ليتم تحريره بعد ساعات.

عبدالرحيم الكيب

اختير عبد الرحيم الكيب رئيسا للحكومة الانتقالية في ليبيا بعد حصوله على أعلى الأصوات في تصويت للمجلس التنفيذي الليبي. وجرى تعيين الكيب بعد حصوله على 26 صوتا من أصل 51 في اقتراع جرى بمقر المجلس الوطني الانتقالي في طرابلس، لكن حكومة الكيب التي لاحقتها تهم سوء تصرف اداري ومالي لم تصمد امام الميليشيات وتمت الاطاحة بها ولم يغفر للكيب معارضته الطويلة لنظام القذافي فهو يعد من قيادات المعارضة بالخارج فقد ترك الكيب ليبيا عام 1976 وانضم للمعارضة ولعب دورا مهما في تمويلها والكيب ينحدر من مدينة صبراطة غرب طرابلس، التي عمل بها كان عبد الرحيم أستاذا بجامعة طرابلس كما شغل منصب استاذ ورئيس قسم الهندسة الكهربائية بالمعهد البترولي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وشغل أيضاً منصب وكيل كلية الهندسة للشؤون الأكاديمية بجامعة قطر، كما كان يعمل في جامعة كارولاينا الشمالية وبجامعة ألاباما، والجامعة الأميركية في الشارقة.

الليبيون مشتتون في دول العالم

استبدال الآلات الموسيقية في البيوت الليبية بالكلاشنكوف

مشهد سوداوي تعيشه ليبيا منذ الثورة رويترز

طرابلس ـ البيان

في غرف التحرير كما في منابر المحللين على الفضائيات يبرز الغبن في فهم ليبيا وما يريده الليبيون على وجه التحديد، الحوار والحرب والقتال والتحالفات والتحالفات المضادة، الجيش الشرعي والسلاح خارج الشرعية، الارهابيون والوطنيون ودعاة الحوار ودعاة السلاح والقبائل، الشرق والغرب ومدن آمنة وأخرى تعيش القتال.
ملايين الليبيين خارج ليبيا في تونس ومصر وشتات في العالم، فبرايرون وكرامة وفجر وشروق ودروع ومصطلحات لم تشهدها اي ثورة في التاريخ المعاصر، لكن ما يجمع بينها ويجعلها عصية على الفهم الدقيق، ما يمكنه وصفه بغياب ليبيا عن العالم طيلة اربعة عقود.
كان العالم منهمكا بالعقيد الراحل الليبي معمر القذافي ومراكز الدراسات منهمكة في البحث عن أصوله وتشريح مواقفه والاعلام مهتما بمواقفه المثيرة للجدل، حتى تم اختزال ليبيا البلد والشعب والحضارة والتاريخ والثقافة والفن والجمال في قائدها فحسب، فغاب عن الاعلام لسنوات طويلة التعريف بليبيا كوجهة سياحية لها من المعالم التاريخية والمدن المنسية والمواقع الرومانية والفينيقية ما يذهل العالم، كما غاب عن الاعلام التعريف بليبيا الفنون الموسيقية والانغام والشعر العربي الممتد في الجذور العربية، غاب ايضا الاطلاع ومعرفة القبائل العربية وأصولها وعاداتها وتقاليدها وبيئة حياتها التي لا تختلف في شيء عن حياة البادية في المدن العربية الأخرى.

سحر الواحات

وأخفى الاهتمام بالنفط الليبي ومواقف عقيدها السياسية الاطلاع على ما تزخر به المكتبات الليبية من روائع ادبية وتاريخية لكتاب ليبيين، وغطت خطابات العقيد على سحر الواحات والمدن والارياف الليبية وأهلها الطيبين، هكذا كانت ليبيا التي لا نعرفها، بيوت شعر في البوادي وحب للمهاري وقطعان الاغنام وكرم عربي في الواحات وتعايش بين الاعراق المختلفة من عرب وبربر وطوارق وتبّو، يتقاسمون صينية الشاي والمعكرونة والبازين الوجبات الاشهر التي يتجمع حولها الجميع، تهاوت الخيام وسقطت جذوع النخل وتهاوت على عروشها بعد ان خلت الواحات بفعل القصف وتهجير أهلها وجفت المنابع التي تروي ظمأ قطعان الماشية والضأن والمهاري فتششت في الارض، اختصم سكان البيت الواحد القصاص والثأر، فمضى كل حيث هواه، توزعت العائلات التي كانت متماسكة بين بلدان عدّة، تبدلت أناشيد الفرح والتغني بالفروسية والشهامة والكرم الى اشعار تتوعد الاخر بالقصاص والثأر، مهرجانات غنائية تحت قبة السماء في الصحراء في يفرن وفزّان وأهازيج حب من مجرودة وغنية علم، موشحات أندلسية وقطع موسيقية وشعر تحفظه النسوة قبل الرجال.
هذه ليبيا التي لا يهتم بها الاعلام اليوم، بعد ان غطت اصوات قذائف الهاون والغراد على الاهازيج البدوية وبعد ان استبدل الليبيون الالات الموسيقية التي كانت لا تغيب عن اي بيت ليبي بقطع الكلاشنكوف و«الار بي جي» وبعد ان تحولت الخيمة التي كانت بيتا ومجلسا لسكان المدينة على اختلاف أعراقهم غابت الاغاني والموسيقى ليحل محلها في الفضائيات صراخ الفرقاء ووعيدهم بعضهم بعضا، تبدلت المواقف فأصبحت القبيلة حليف الامس وحاضنة الصلح سبب الخصومة، رفع الشقيق السلاح في وجه شقيقه، تشتت الليبيون بعد ان صاغوا عبر التاريخ ملاحم في البطولة في محاربة الغازي الاجنبي وسقطت رمزية عمر المختار امام استقواء طرف على الاخر بالاجنبي الذي كان يوما ما محتلاً، هذا مشهد ليبيا اليوم الذي لا يقوى الاعلام على نقله بفعل سرعة الخبر الليبي وتلاحق الاحداث وللحرب المستعرة ضد الاعلاميين التي تخوضها جماعات الظلام والقتل.

خصوصية ليبيا

هذه ليبيا التي لم نفهما حتى الان ولم يفهمها المجتمع الدولي الذي بقي مسكونا بالنموذج الذي استقر بالاذهان قبل اسقاط النظام، وهو بناء بلد ديمقراطي لان الديمقراطية وفق تصوره هي ما كان يطلبه الليبيون حينما قرروا الخروج عن طوع القذافي، فكان مكمن الفشل احضار نماذج جاهزة للحكم والادارة لا تراعي بالضرورة خصوصية ليبيا التي لا نعرف، ليبيا التي كانت القبيلة هي الحكم عند الخصومة وهي الملاذ عند الظلم، وهي الحصن الحصين ضد التطرف بمختلف اشكاله وكانت الخيمة هي الفضاء الكبير للحوار بين الفرقاء وإن استعصت المشكلات.

ليبيا اليوم

ليبيا التي نعرفها اليوم غير ليبيا الحقيقية ليبيا الاعماق. فليبيا اليوم ترسمها لنا صور الفضائيات ومواقف السياسيين وسيوف المتطرفين وبيانات الدول الكبرى. وجميعها ان تأملنا قاصرة على التحرك الميداني والنفاذ الى حقيقة وهي ان الليبيين قد ملّوا السياسيين وشعاراتهم وقبلها المتطرفون ومشاريعهم والمجتمع الدولي وحساباته.